جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
عنوان المداخلة	دور مؤسسات التمويل المتخصصة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (حالة الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار والصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2004-2015)	
الإسم واللقب	بيصار عبد المطلب	نوي نورالدين
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ	أستاذ
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
ملاحظات	/	/

دور مؤسسات التمويل المتخصصة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني حيث بلغ تعدادها مع نهاية سنة 2015 ما يقارب 934569 مؤسسة وفي أزيد من مليون منصب عمل وتساهم بحوالي 4.5% إلى 5% من الناتج الوطني، كما أصبحت تمثل الخيار للتنمية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات الذي تعرف أسواقه تذبذبات كبيرة لم تشهدها منذ سنة 2001.

وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزال يعاني من مشكلات عديدة تأتي في مقدمتها إشكالية التمويل.

ولمواجهة هذه المشكلات سارعت الجزائر علي غرار العديد من الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير للحد من هذه المشكلة ومن بينها إنشاء مجموعة من المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذا إنشاء بعض الأجهزة الداعمة لها وإبرام مجموعة من اتفاقيات التعاون الدولي في مجال تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار برامج التعاون الجزائري الألماني.

ومن بين تلك الأجهزة التي استحدثتها الجزائر لمعالجة وترقية المحيط التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

ونحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دور هذه الأجهزة في ترقية المحيط التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال الإجابة عن التساؤل التالي :

ما مدى مساهمة هيئات الدعم المالي في إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

انطلاقا من هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

2- ما دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

I- تطور تعداد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولت السلطات الجزائرية عناية كبيرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها البالغة في تنمية الاقتصاد الوطني، وشهد القطاع تطورا ملحوظا في تعداده وتباين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط، وفي ما يلي عرض لتطور تعداد وتوزيع هذه الأخيرة:

I-1- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

في نهاية سنة 2015، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 934569 مؤسسة, منها حوالي 57.56% أشخاص معنوية وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية 42.39% أو نشاطات حرفية، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 532 مؤسسة ويشهد القطاع نموا ايجابيا في تعداده وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول(01):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2015)

السنة	العدد	السنة	العدد
2003	208957	2010	634009
2004	312959	2011	659309
2005	342788	2012	711832
2006	376767	2013	777816
2007	410959	2014	852053
2008	519526	2015	934569
2009	625069		

المصدر: وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص 18.

الشكل(01):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2015)

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول، التطور التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2003 أين كانت مقدرة بـ 208957 مؤسسة لتصل إلى حوالي 410959 مؤسسة سنة 2007 ثم إلى 519526 مؤسسة سنة 2008 , ثم إلى 711832 مؤسسة في نهاية سنة 2012 وهو ما يمثل زيادة قدرها 502875 مؤسسة خلال عشر سنوات أي زيادة بنسبة240 %، وهي زيادة جد معتبرة تعكس الجهد المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع.

وتواصل نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ليبلغ في نهاية 2015 تعداد 934569 مؤسسة تسهم بحوالي 2371020 منصب عمل وتساهم في الصادرات بما قيمته 37787 مليون دولار.

I-2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والعمومية والنشاطات الحرفية، والجدول التالي يوضح تطور كل قطاع خلال الفترة الممتدة بين 2003-2013:

الجدول (02): تطور تعداد م. ص. م حسب الشكل القانوني للفترة 2003-2015

نوع المؤسسة / السنوات	مؤسسات خاصة		مؤسسات عامة		صناعات تقليدية		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2003	189552	72.38	788	0.3	71523	27.31	261863
2004	225449	72.03	778	0.24	86732	27.71	312959
2005	245842	71.71	874	0.25	96072	28.02	342788
2006	269806	71.61	739	0.19	106222	28.19	376767
2007	269806	71.52	666	0.16	116347	28.31	410959
2008	392013	75.45	626	0.12	126887	24.42	519526
2009	455398	72.85	591	0.094	169080	27.04	625069
2010	482892	78.00	557	0.089	135623	21.90	619072
2011	511856	77.63	572	0.086	146881	22.27	659309
2012	550511	77.33	557	0.07	160764	22.58	711832
2013	601583	77.36	557	0.07	175676	22.63	777816
2014	656949	71.1	542	0.06	194562	22.83	852053
2015	537901	57.56	532	0.06	396136	42.39	934569

المصدر: وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، ص 21.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 70 % من مجموع تعداد المؤسسات، والتي قدر معدل تطورها خلال السنوات (2004-2010) بـ 16%. كما نلاحظ أن معدل تطور سنة 2010 وصل إلى 82.35 %، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة إلى إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة (حيث يقدر بـ 70626 مؤسسة صغيرة ومتوسطة).

الشكل (02): تطور تعداد م. ص. م حسب الشكل القانوني للفترة 2003-2015

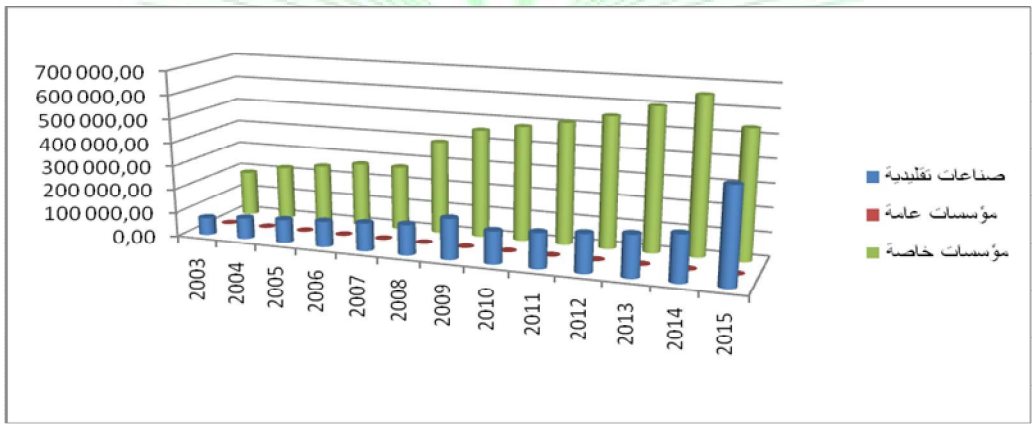

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خاصة في القطاع الخاص، في حين تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تراجعا واضحا حيث بلغ تعداد هذه الأخيرة حوالي 532 مؤسسة مع نهاية 2015 وهي ما

تمثل نسبة 0.06% من إجمالي المؤسسات . بالمقارنة مع تعداد المؤسسات الخاصة التي شهدت نموا ايجابيا بداية من سنة 2008 ، حيث شهد تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2008-2015 بنسبة تقدر بحوالي 79% وهذا ما يعكس الإرادة القوية للجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل ما يشهده قطاع المحروقات من تراجع في أسعار البترول .

I-3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

أما فيما يخص توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات التي تنشط فيها، فنجد أن المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات تمثل أكبر نسبة ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة ويمكن إرجاع ذلك للبرامج الضخمة التي سطرتها الحكومة في هذا القطاع مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق ببرامج السكن ضمن مخططات وبرامج الانتعاش الاقتصادي .

الجدول (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2004-2015.

قطاع النشاط / السنوات	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات الطاقة والمناجم	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع الكلي
2004	2748	1262	72869	45729	102841	225449
2005	2947	1350	80716	48185	112644	245842
2006	3186	1450	90702	50686	123782	269806
2007	3401	1565	100250	53579	135151	293946
2008	3599	1660	111978	56568	147582	321387
2009	3642	1775	122238	58803	159444	345902
2010	3806	1870	129762	61228	172653	369319
2011	4006	1956	135752	63890	186157	391761
2012	4277	2052	142222	67517	204049	420117
2013	4616	2259	150910	73073	228592	459414
2014	5038	2439	159775	78108	251629	4969879
2015	5625	2639	168557	83701	277379	537901

المصدر: محمد بوهزة، فتيحة بوحرود، **أثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014)**، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان:" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، 11- 12 مارس 2013، ص 8 - 10.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في جميع القطاعات في تزايد مستمر من سنة 2004 إلى 2015 حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة الخاصة خاصة خدمات التجارة في المرتبة الأولى ثم خدمات النقل والمواصلات تليها خدمات العائلات، حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به النصف من إجمالي المؤسسات حيث أنشأت خلال سنة 2004 قيمة 102841 مؤسسة ليصل في نهاية سنة 2015 إلى قيمة 277379 مؤسسة، يليه

قطاع البناء والأشغال العمومية الذي انتقل من قيمة 72869 مؤسسة سنة 2004 سنة 2015 إلى قيمة 168557 مؤسسة، ثم قطاع الصناعات التحويلية "خاصة الصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق" الذي تطور هو الآخر من سنة 2004 بقيمة 45729 مؤسسة إلى قيمة 83701 مؤسسة خلال سنة 2015. بينما نسبة القطاعات الأخرى ضئيلة مقارنة بالقطاعات السابقة حيث حقق قطاع الفلاحة والصيد البحري في نهاية سنة 2015 قيمة 5625 مؤسسة وقطاع المحروقات والطاقة والمناجم قيمة 2639 مؤسسة خلال نفس السنة.

II- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال مساهمتها في التشغيل وإحداث مناصب العمل وكذا مساهمتها في القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

II-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل:

تعتبر البطالة في الجزائر من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، حيث شهد معدل البطالة استقرارا في حدود 22% على طيلة الفترة الممتدة من سنة 1962إلى سنة 1990، وارتفع المعدل في الأربعة سنوات الأولى لعشرية التسعينيات إلى حدود 25%، وازدادت حدته بعد برنامج التعديل الهيكلي، أما بعد زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها، فقد شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا، أين وصل في نهاية سنة 2006، إلى 12,6%، وسجل في الثلاثي الأخير من سنة 2007 نسبة 13,8%، وبعد سنة 2008 استقر مجددا عند حدود 12%.[1]

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في معالجة مشكلة البطالة حيث بلغ عدد هذه المؤسسات في نهاية سنة 2012 حوالي 711832 مؤسسة توفر أكثر من 1848177 منصب عمل، وتمثل نسبة مساهمة المؤسسات الخاصة فيها أكثر من 99%.

الجدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة (2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	1494949	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	23272932
المؤسسات العمومية	51635	48656	48086	47375	48256	46567	43727
المجموع	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2370120

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص 35.

من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل تأخذ اتجاها متزايدا حيث بلغ عدد مناصب العمل سنة 2009 حوالي 1546584 منصب عمل ليبلغ في نهاية 2015 حوالي 2370120 منصب عمل أي بزيادة تقدر بحوالي 39.5%، ويعود السبب في هذه الزيادة والتطور الملحوظ للإجراءات والتسهيلات التي قدمتها الدولة لهذا القطاع

خاصة في أعقاب الأحداث التي قام بها الشباب سنة 2008 عندما شهدت السوق ارتفاعا في أسعار بعض المواد الاستهلاكية بالإضافة إلى التسهيلات التي منحها الصندوق الوطني للأجراء فيما يخص الضمان الاجتماعي .

II-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية والإبداعية كذلك، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام) تلعب دورا كبيرا في هذه العملية، ويمكن توضيح مساهمتها في خلق القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2013

فروع النشاط	الطابع القانوني للم ص م	2011		2012		2013	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	خاص	1165.91	99.34	1411.76	99.3	1612.94	99.10
	عام	7.80	0.66	9.93	0.7	14.81	0.91
	المجموع	1173.71	100	1421.69	100	1627.67	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	1091.04	86.41	1232.67	87.35	1344.4	86.06
	عام	171.53	13.59	178.48	12.65	217.71	13.94
	المجموع	**1262.57**	**100**	**1411.15**	**100**	**1562.1**	**100**
النقل والمواصلات	خاص	860.54	81.97	881.06	80.44	1209.33	83.8
	عام	189.23	18.03	214.21	19.56	233.8	16.2
	المجموع	**1049.77**	**100**	**1095.27**	**100**	**1443.12**	**100**
خدمات المؤسسات	خاص	109.50	79.58	123.05	79.71	139.1	80.65
	عام	28.09	20.42	31.32	20.29	33.7	19.35
	المجموع	**137.59**	**100**	**154.37**	**100**	**172.46**	**100**
الفندقة والإطعام	خاص	107.60	88.61	114.9	82.7	146.27	84.15
	عام	13.83	11.39	24.04	17.3	27.82	15.979
	المجموع	**121.43**	**100**	**138.94**	**100**	**174.1**	**100**
الصناعة الغذائية	خاص	199.79	86.17	232.2	87.25	249.17	87.28
	عام	32.06	13.83	33.93	12.75	36.3	12.72
	المجموع	**231.85**	**100**	**266.13**	**100**	**285.48**	**100**
صناعة الجلد	خاص	2.34	90.04	2.38	89.47	2.37	89.43
	عام	0.26	9.96	0.28	10.53	0.27	10.19
	المجموع	**2.60**	**100**	**2.66**	**100**	**2.65**	**100**
التجارة	خاص	1358.92	94.07	1555.29	94.17	1759.6	94.07
	عام	85.71	5.93	96.25	5.83	110.98	5.93
	المجموع	**1444.63**	**100**	**1651.55**	**100**	**1870.6**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص 38. - وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 27، 2014، ص 19.

يبين لنا الجدول السابق سيطرة القطاع الخاص فيما يخص خلق القيمة المضافة في كل النشاطات الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن تلك السيطرة تختلف من قطاع لآخر حيث تبلغ أقصاها في قطاع الزراعة بنسبة تفوق 99 % في كل سنوات الدراسة (2008-2013)، ويسيطر القطاع الخاص كذلك سيطرة كبيرة بنسبة تفوق 80 % في كل السنوات في قطاعات التجارة وصناعة الجلد، الصناعة الغذائية، والفندقة والإطعام، أما قطاعات البناء والأشغال العمومية، خدمة المؤسسات والنقل والمواصلات، فنسبة القطاع الخاص لا تصل إلى 80 % إلا أنها تبقى الأكثر مساهمة فيها.

بينما القطاع العام فلا يساهم بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص فهو لا يتعدى نسبة 25 % في جميع فرع النشاط ومن خلال الجدول نلاحظ أن القطاع العام يساهم في قطاع والنقل والمواصلات بنسبة لا بأس بها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

II-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات :

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام ارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2007 و2014.

الجدول رقم (06): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2007 إلى 2014.

الطابع القانوني	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	749.86	19.20	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.71	1187.93	13.9
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	3153.77	80.80	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	51137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.29	7338.65	86.1
المجموع	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	660.08	100	6061	100	7634	100	8527	100

المصدر: وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص28.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من 3903.63 مليار دينار جزائري سنة 2007 إلى أن بلغت قيمته 8527 مليار دينار سنة 2014. كما اتضح لنا أيضا أن مساهمة القطاع الخاص (للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) في تزايد حيث ارتفعت من 80.80 % أي ما قيمته 3153.77 مليار دج سنة 2007 إلى 88.29 % أي ما

قيمته 7338.65 مليار دج سنة 2014 والذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها بالإضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص. وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام في تراجع وذلك من نسبة 19.20% سنة 2007 إلى 13.9% سنة 2014 و يعود هذا التراجع إلى عدم فدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد.

II-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية حيث تمثل الجزء الأكبر من المبيعات في الخارج خلال 2015 أي بحصة تفوق 95.54 % من إجمالي قيمة الصادرات، مما يدل على تراجع بنسبة 0.23 % مقارنة بسنة 2014.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال هامشية بنسبة 5.46 % من إجمالي قيمة الصادرات أي ما يعادل 2.06 مليار دولار أمريكي، وقد سجلت زيادة قدرها 20.1 % مقارنة بنسبة 2014، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر.

والجدول الموالي يمثل مجموعة المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تتكون أساسا من:

1- المنتجات نصف المصنعة: تمثل حصة 4.48 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1.69 مليار دولار أمريكي.

2-المنتجات الغذائية: تمثل حصة 0.62 % أي ما يعادل 234 مليون دولار أمريكي.

3-المواد الأولية: تمثل حصة 0.28 % أي ما يعادل 106 مليون دولار أمريكي.

4-التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فهي تمثل نسب ضئيلة قدرت ب 0.05 % و0.03 % على التوالي.

الجدول رقم (07): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2014-2015

السنوات / المنتوجات	2014		2015	
	قيمة	نسبة (%)	قيمة	نسبة (%)
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	938.55	36.35	588.07	28.51
النشادر المنزوعة من الماء	292.42	11.33	438.85	21.27
سكر الشمندر	228.14	8.84	149.85	7.26
فوسفات الكالسيوم	123.74	4.79	37.01	1.79
الكحول غير الحلقية	47.32	1.83	35.30	1.71
الهيدروجين والغازات النادرة	38.79	1.50	34.44	1.67
المياه بما فيها المعدنية	11.80	0.46	9.89	0.48
التمور	47.01	1.82	24.95	1.21
الكحول الحلقية	95.96	3.72	95.29	4.62
المجموع الجزئي	2392	92.62	1916	92.87
المجموع	2582	100	2063	100

المصدر: وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص 50.

وبالإضافة إلى المساهمة المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير فهي تساهم بطريقة غير مباشرة في التصدير كذلك، عن طريق سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة المتواجدة في الجزائر كما تتوفر المؤسسات الصغيرة في الجزائر على عدة عوامل تزيد من إمكانية زيادة وتوسيع صادراتها منها:

-منتجات المؤسسات الصغيرة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي مما يكسبها قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛

- اعتماد الصناعات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعد في إنقاص تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛

- تتمتع المؤسسات الصغيرة بقدر أكبر من المرونة عن المشروعات الكبيرة في التحول من خط الإنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى الأقصى. (2)

III- مساهمة هيئات الدعم المالي في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أدركت الجزائر مع مطلع التسعينات أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، فقامت بإنشاء عدة مؤسسات للمرافقة والدعم المالي بهدف تعزيز ذلك الدور التنموي بهدف تمويل تلك المؤسسات ودعمها، ومن بين أهم تلك المؤسسات ما يلي:

III –1– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :

منذ إنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ووضعه حيز النشاط، شرع هذا الأخير في منح عدد كبير من القروض بلغ 95542 قرض خلال الفترة 2004-2013 بمتوسط 9554 قرض في السنة والجدول التالي يبين تطور هذه القروض خلال هذه الفترة وتوزيعها حسب الجنس.

جدول رقم (08): توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب الجنس

السنوات/عدد القروض الممنوحة	الجنس		المجموع
	رجال	نساء	
2004	11	02	13
2005	1744	157	1901
2006	1997	239	2236
2007	2332	242	2574
2008	2224	205	2429
2009	3895	326	4221
2010	6971	494	7465
2011	17423	1067	18490
2012	32291	2510	34801
2013	19210	2202	21 412
المجموع	**88098**	**7444**	**95 542**

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2013

لقد شهدت السنوات الأخيرة (2010-2013) زيادة ملحوظة في عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التعديلات التي أدخلت على الجهاز سنة 2010 وخاصة منها المتعلقة برفع مبلغ القرض من جهة، ومن جهة أخرى إلى الأهمية التي أولتها الدولة لإعانة البطالين وإنشاء مناصب شغل لهم في إطار تفعيل الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه انطلاقا من دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ارتفع عدد القروض الممنوحة سنة 2013 إلى 21 412 قرض بينما كان 7465 قرض سنة 2010 أي حوالي الضعفين تقريبا، في حين سجلت سنة 2012 أكبر نسبة من القروض الممنوحة والتي بلغت لوحدها 36% من إجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة.

فمن خلال الشكل البياني يمكننا تقسيم تطور عدد القروض الممنوحة إلى مرحلتين: من سنة 2004 إلى 2008: وهي السنوات الأولى لبداية نشاط الوكالة حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي للقروض في المتوسط 10 % (معدل النمو بين سنتي 2004-2005 غير مدرج كون الوكالة بدأت نشاطها في الشهرين الأخيرين لسنة 2004 ولهذا لم يتجاوز عدد القروض الممنوحة 13 قرض) . والمرحلة الثانية من 2009-2013: وهي مرحلة النمو السريع حيث بلغ معدل النمو السنوي للقروض في المتوسط 70 % للأسباب

التي تم ذكرها سابقا. وعلى العموم فإن معدل نمو القروض الممنوحة من طرف الوكالة من بداية نشاطها إلى نهاية 2013 يقدر في المتوسط ب 46 % وهذا إن دل على شيء فهو يدل على نشاط هذه الوكالة ومدى مساهمتها في تمويل مشاريع البطالين وإنشاء مناصب الشغل.

الشكل (03): تطور القروض الممنوحة من طرف CNAC

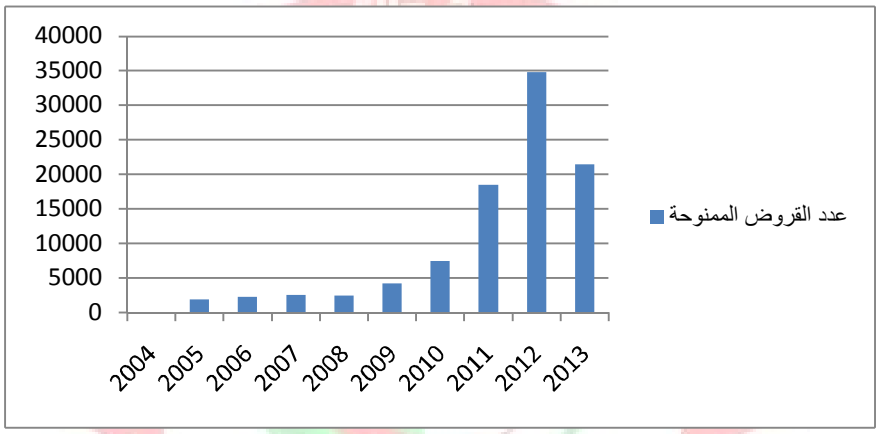

المصدر: من إعداد الباحث

أما من ناحية توزيع هذه القروض الممنوحة حسب الجنس فنلاحظ هيمنة الجنس الذكري، حيث لم تتجاوز القروض الممنوحة للنساء خلال الفترة 2004-2013 نسبة 8% من إجمالي القروض الممنوحة فبالرغم من زيادة عدد القروض الممنوحة العنصر النسوي خلال هذه الفترة حيث انتقل عددها من 157 قرض سنة 2005 إلى 2202 قرض سنة 2013 إلا أن نسبة هذه القروض إلى إجمالي القروض الممنوحة لم تتغير بشكل كبير حيث انتقلت من 8% بالنسبة لسنة 2005 إلى 10% سنة 2013، وهذا يدل على زيادة مشاركة العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية وانتشار المقاولاتية النسوية في الجزائر ولكن ليس بصفة ريادية حيث تبقى السيطرة والحصة الأكبر من نصيب العنصر الذكري وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تركيبة المجتمع الجزائري وعاداته.

الشكل رقم (04): توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب الجنس

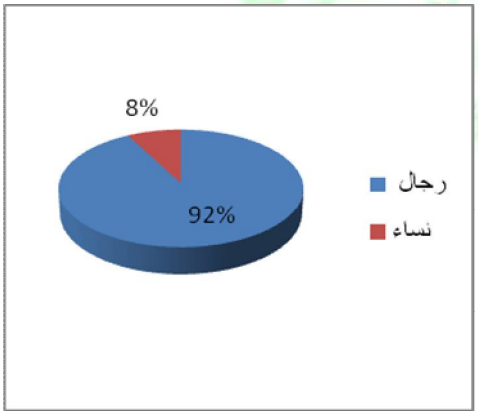

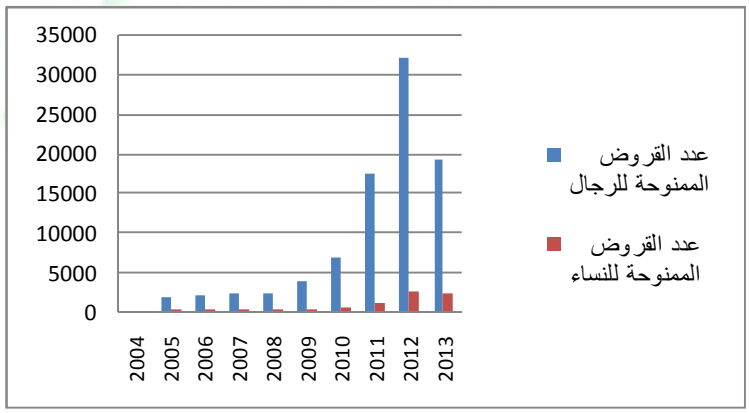

المصدر: من إعداد الباحث

من أجل معرفة أي القطاعات الاقتصادية أكثر جاذبية لمشاريع البطالين سنحاول دراسة توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب القطاعات الاقتصادية وهو ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم (09): توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب القطاعات الاقتصادية

السنوات / النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الفلاحة	1	126	198	153	131	163	229	560	1837	2569	5967
صناعة تقليدية		171	200	206	124	136	197	404	1073	1661	4172
بناء وأشغال عمومية		254	254	244	230	291	400	590	1384	1371	5018
الري		17	14	9	11	16	11	18	56	49	201
صناعة	2	320	305	318	239	292	407	664	1799	1849	6195
صيانة	1	46	41	44	34	35	35	50	120	112	518
صيد بحري			12	7	8	3	2		63	69	164
مهن حرة		16	21	18	13	11	12	35	108	141	375
خدمات	5	491	654	676	574	866	1217	2973	6506	5182	19144
نقل البضائع	4	311	330	648	695	1800	3850	10050	17974	6725	42387
نقل المسافرين		149	207	251	370	608	1105	3146	3881	1684	11401
المجموع	**13**	**1901**	**2236**	**2574**	**2429**	**4221**	**7465**	**18490**	**34801**	**21 412**	95542

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2013

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن أكثر القروض الممنوحة من طرف الوكالة تخص المشاريع المتعلقة بقطاع النقل وخاصة منه نقل البضائع بنسبة تجاوزت 44 % من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 2004-2013 يليها قطاع الخدمات بنسبة 20% وقطاع نقل المسافرين بنسبة تجاوزت 11%، بينما نلاحظ نسب ضعيفة تكاد تكون منعدمة في قطاعات الري، الصيانة وخاصة الصيد البحري والذي لم يتعد عدد القروض الممنوحة له 164 قرض خلال إجمالي فترة الدراسة، و السبب في ذلك ليس سياسة الوكالة وليس تركيزها على تمويل قطاع دون آخر، إنما يعود السبب في ذلك إلى رغبة حاملي المشاريع وزيادة طلباتهم على قطاع الخدمات بصفة عامة وقطاع النقل بصفة خاصة وهذا لما تتميز به هذه القطاعات حيث أن عائدها يكون سريعا واحتمال نجاح المشروع واستمراره يكون كبيرا جدا مقارنة بباقي القطاعات، ضف إلى ذلك تكلفة هذه المشاريع والمنخفضة نوعا ما إذا ما قورنت بالمشاريع الخاصة بقطاعات الفلاحة، الري، الصيد البحري والأشغال العمومية مما يجعلها أكثر احتمالا على قبول تمويلها تحت غطاء الوكالة.

في حين أن قطاع الفلاحة ورغم أهميته في النهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات والحد من فاتورة الواردات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي المحلي، إلا أنه مازال مهمشا ومازالت نسبة الاستثمارات فيه ضعيفة ودون المستوى المطلوب سواء على المستوى

الكلي أو الجزئي –في دراستنا هذه– حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال فترة الدراسة 5967 مشروع بنسبة لم تتجاوز 6.5% من إجمالي المشاريع الممولة وهي نفسها بالنسبة لقطاع الصناعة.

وعلى العموم نلاحظ أن هيكل المشاريع الممولة من طرف الوكالة وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية يتبع الهيكل العام للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات والذي يعد فيه قطاع الخدمات هو القطاع الأول ثم قطاع البناء والأشغال العمومية لتأتي باقي القطاعات في المرتبة الثالثة.

الشكل رقم (05): توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب القطاعات الاقتصادية

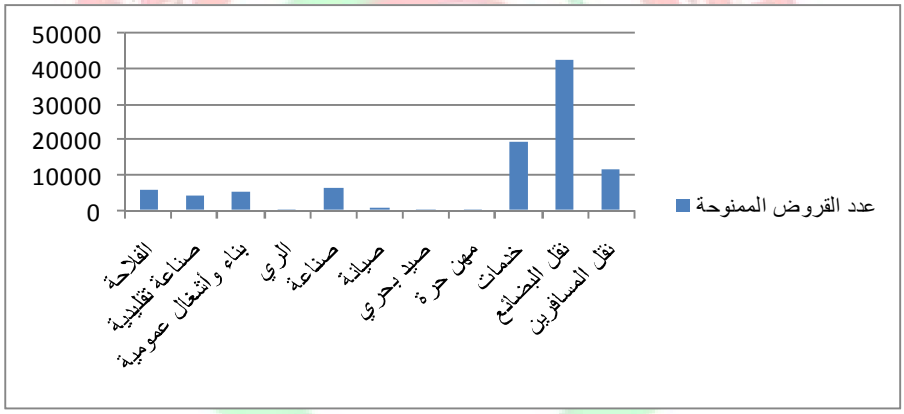

المصدر: من إعداد الباحثان

III-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولية. تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز. ولعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، باستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي، وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2005- 2013، والجدول التالي يبين مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (10) :استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قيمتها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال القترة 2006-2013 باستثناء سنة 2010 لعدم توافر المعلومات عنها .

السنة	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013
عدد الاستثمارات	6975	11697	11803	11803	7803	7715	4768
قيمة الاستثمارات (مليون دج)	707730	937822	2401890	479560	1378177	815545	752169
عدد مناصب الشغل	123583	158883	196754	94290	140110	91415	75598

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد :

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الزيادة السنوية في تعداد المشاريع قبل سنة 2008 كانت في حدود الضعف اي حوالي 43%(من سنة 2006-2008) و يعكس ذلك الجهد الكبير الذي قامت به الوكالة و دور الفعال في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولكن سرعان ما شهدت انخفاض بعد سنة 2009 وتواصلت في الإنخفاض إلى غاية سنة 2012 لتعرف زيادة من جديد في السداسي الأول من سنة 2013 و هذا إذا قورنت بسداسي 2012، حيث أن نسبة الزيادة في الاستثمارات المدعمة من قبل الوكالة من السداسي الأول لسنة 2012 إلى السداسي الأول من سنة 2013 قدرت ب 11.53%.

ويمكن إرجاع الانخفاض في عدد الاستثمارات المدعمة من قبل الوكالة بعد سنة 2008، لتوجه المستثمرين الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذي تعدى دورها منح التحفيزات الجبائية ليشمل الدعم المالي وهذا من خلال تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ، أما بالنسبة للقيمة الاستثمارات وعدد مناصب الشغل فهي تتماشى نسبيا مع عدد الاستثمارات .

جدول رقم 11: استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل ANDIللفترة 2006-2013 حسب الطابع القانوني :

الطابع القانوني	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013
خاص	6928	11639	16860	11780	7696	7598	4628
عام	39	52	56	20	105	113	135
مختلط	8	8	9	3	2	4	5
المجموع	6975	11697	16925	11803	7803	7715	4768

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة استفادة مؤسسات القطاع الخاص من دعم الوكالة تفوق بكثير استفادة القطاع العام و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى دعم الدولة الجزائرية للقطاع الخاص و هذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق حيث قدرت نسبة إستفادة مشاريع القطاع الخاص من دعم الوكالة خلال الفترة 2013/2006 مابين 98%و 99% حيث تمثل الأغلبية الساحقة، ولا تمثل نسبة إستفادة القطاع العام من دعم الوكالة إلا نسبة قليلة جدا لا تتعدى 1%.

جدول رقم 12:توزع إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية و الأجنبية المدعمة من طرف وكالة ANDI 2015

المشاريع الإستثمارية	العدد	قيمة المشاريع	العمالة
الإستثمارات المحلية	55480	5.200.139	714.240
الإستثمارات الأجنبية	403	1.793.190	72103
الشراكة	186	712.347	25527
إستثمار أجنبي المباشر	217	1.080.843	46576
المجموع	55883	6.993.329	786343

المصدر : من إعداد الباحثان

لعل من أهم مبادئ قانون الاستثمار في التشريع المعمول به حاليا هو عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب المدعوين للعمل بالجزائر، ولقد انعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني نظرا للإمكانيات الكبيرة للأجانب في نقل و خلق التكنولوجيا والمساهمة في امتصاص البطالة، والجدول الموالي يوضح توزع إجمالي استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية المدعمة من طرف الوكالة للفترة 2006-2013 باستثناء 2009 و2010 لعدم توفر المعلومات عنها.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلبية استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدعمة من قبل ANDI هي مشاريع محلية حيث تمثل نسبة 99% أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فلا تتعدى نسبتها 1% و تنقسم بين الشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر ، كذلك نلاحظ أن نسبة قيمة الاستثمارات المحلية تمثل 74% بينما تمثل قيمة الاستثمارات الأجنبية 25% من إجمالي قيمة الاستثمارات المدعمة من طرف ANDI.

أما بالنسبة خلق مناصب الشغل فإن المشاريع المحلية تمثل نسبة 90% من المناصب المستحدثة و هذا راجع لاعتماد الاستثمارات المحلية على كثافة العمال وعدم استخدامها للتكنولوجيا،بينما تمثل نسبة مساهمة المشاريع الأجنبية في خلق فرص العمل نسبة 9%، و يمكن إرجاع ذلك لاعتمادها على أحدث التكنولوجيات مما يجعلها لا تحتاج للعامل البشري بكثافة .

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص النتائج التالية:

-تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه ورغم هذه الأهمية لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من مشكلات تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل.

- ساهمت مختلف هيئات الدعم المالي في ترقية المحيط التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر بإنشاء هذه الأخيرة أو تقديم مختلف صيغ الدعم الفني والمالي.

- ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل أزيد من 21 412 مؤسسة سنة 2013 تتوزع ما بين 19210 لفئة الرجال و2202 لفئة النساء، وما يلاحظ أن نسبة فئة النساء تبقى ضئيلة مقارنة بنسبة تمويل فئة الرجال.

- ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل أزيد من 147 249 مؤسسة سنة 2013 تتوزع ما بين 344 223 لفئة الرجال و803 25 لفئة النساء، وما يلاحظ أن نسبة فئة النساء تبقى ضئيلة مقارنة بنسبة تمويل فئة الرجال.

- أما بخصوص توزيع هذه القروض على قطاعات النشاط نجد أن أكثر القروض الممنوحة من طرف الوكالة تخص المشاريع المتعلقة بقطاع النقل وخاصة منه نقل البضائع بنسبة تجاوزت 44 % من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 2004-2013 يليها قطاع الخدمات بنسبة 20% وقطاع نقل المسافرين بنسبة تجاوزت 11%، بينما نلاحظ نسب ضعيفة تكاد تكون منعدمة في قطاعات الري، الصيانة وخاصة الصيد البحري والذي لم يتعد عدد القروض الممنوحة له 164 قرض خلال إجمالي فترة الدراسة.

ويبقى على مخططي السياسة الاقتصادية في الجزائر، اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة لتجاوز مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي تقديم لأهم التوصيات المتعلقة بالبحث:

–ضرورة تفعيل دور السوق المالي الجزائري بما يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدخول إليه.

– اتخاذ إجراءات جديدة من شأنها تسهيل العلاقة ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الوطنية في عمليات منح القروض وتمويل أنشطة هذه المؤسسات.

– ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح بما يتلاءم مع المعايير الدولية ووجوب تكيف النظام المحاسبي الجديد مع محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– اتخاذ إجراءات صائبة من شأنها تحسين المحيط الجبائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح من تحقيق العبء الضريبي الذي تتحمله.

– التمييز بين نوعية المشاريع المدعومة من طرف الدولة، مع التركيز على المشروعات التي تساهم في نقل التكنولوجيا.

– تعزيز الدعم المالي بالدعم الفني والإداري، كون غالبية المؤسسات ترجع إلى شباب يفتقر إلى الخبرة والمهارة اللازمة.

– مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إكساب مكانة في السوق من خلال تفعيل دور بورصة المقاولة من الباطن.

قائمة المراجع:

(1): العايب ياسين، **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 2014، ص 41.

(2) سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول**، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28- 29 أكتوبر 2014، ص 10.

(3): محمد بوهزة، فتيحة بوحرود، **أثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014)**، أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان:" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، 11-12مارس2013، ص ص 8-10.

(4) وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015.